القطاع السياحي ومساهمته في تحقيق التنمية المستدامة

د./ جاب الله شافية* & د./ جاب الله عادل رياض**

Abstract:

Le tourisme constitue aujourd'hui un levier efficace pour la réalisation des objectifs de croissance durable, de résorption du chômage et de réduction de la pauvreté. Il vise également à concrétiser un développement durable dans ses trois dimensions: économiques, sociale et environnementale.

Mots clés: **T**ourisme, **D**éveloppement durable, **D**éveloppement économiques, **E**nvironnement, **A**spects sociaux et culturels.

ملخص:

تعتبر السياحة اليوم من أهم القطاعات الاقتصادية الرائدة التي تسعى إلى تحقيق أهداف النمو المستدام وامتصاص البطالة وكذا التقليل من الفقر، ولها دور فعال ومساهم في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة: الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية.

الكلمات المفتاحية: السياحة، التنمية المستدامة، التنمية الاقتصادية، البيئة، الجانب الاجتماعى والثقافى.

* أستاذة محاضرة ﴿أ﴾ – جامعة الجزائر 3

** أستاذ باحث – جامعة الجزائر 3

مخطط المقال:

مقدمة
1) مدخل للتنمية المستدامة وللسياحة
1-1) ماهية التنمية المستدامة
2-1) ماهية السياحة
2) السياحة في إطار التنمية المستدامة
2-1) السياحة وتنمية المجتمع
2-2) تحديات السياحة
خاتمة

مقدمة:

يولي العالم اليوم اهتماما بالغا بمسيرة تحقيق التنمية المستدامة، مما يستوجب ضرورة العمل على الحفاظ على الموارد الطبيعية وإدارتها بشكل فعال في خدمة التنمية وتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدام والحدّ من تلوث البيئة، بالإضافة إلى الحد من الفقر عن طريق تحسين مستويات المعيشة وإيجاد فرص عمل متزايدة، بشرط أن يراعي في كل ذلك حق الأجيال القادمة بالمشاركة في مختلف الموارد الطبيعية.

وتلعب السياحة دورا محوريا في عملية التنمية المستدامة من خلال مساهمتها في دفع النمو وزيادة الناتج المحلي الإجمالي، المساهمة في استقطاب اليد العاملة والحد من البطالة وكذا الحفاظ على المورد الطبيعية، لذا ازداد اهتمام الدول المتقدمة والنامية على حد سواء بها، مما أدى إلى انتشارها وتوسعها، إذ تؤكد الدراسات الحديثة أن صناعة السياحة تعد من أسرع الصناعات من حيث تحقيق معدلات النمو، لذا نجد الكثير من الدول النامية تسعى إلى تسخير كافة السبل لتقديم تسهيلات تدعمها بالتشريعات اللازمة لتكفل تحقيق الأهداف المرجوة من تطوير قطاعها السياحي والمتتبع للبيانات الخاصة بالسياحة العالمية بنوعيها الداخلية والخارجية، يلاحظ أن صناعة السياحة قد أصبحت واحدة من أكبر الصناعات في العالم.

ومع ذلك، لا يمكن في الوقت ذاته تجاهل بعض الآثار السلبية التي يمكن أن يلحقها هذا القطاع بالبيئة والثقافة التي يجب تجاوزها من أجل تعزيز مساهمته في التنمية المستدامة. وعليه تتمحور في السؤال: **ما مدى مساهمة القطاع السياحي في تحقيق التنمية المستدامة؟**

1) مدخل للتنمية المستدامة وللسياحة:

السياحة من منظور اقتصادي هي قطاع إنتاجي يتيح فرصا كثيرة لإقامة روابط اقتصادية مع عدة قطاعات أخرى. ومن منظور اجتماعي وحضاري، فإن السياحة هي حركة ديناميكية ترتبط بالجوانب الثقافية والحضارية للإنسان، بمعنى رسالة حضارية وجسر للتواصل بين الثقافات والمعارف الإنسانية للأمم والشعوب ومحصلة طبيعية لتطور المجتمعات السياحية وكذا ارتفاع مستوى معيشة الفرد. أما على الصعيد البيئي تعتبر السياحة عاملا جاذب للسياح واشباع رغباتهم من حيث زيارة الأماكن الطبيعية المختلفة والتعرف على تضاريسها، نباتاتها والحياة الفطرية، بالإضافة إلى زيارة المجتمعات المحلية للتعرف على عاداتها وتقاليدها، كل هذا جعلها تحظى اليوم بمكانة متزايدة في سياسات وإستراتيجيات العديد من الدول من أجل تنميتها باعتبارها ثروة متجددة قابلة للتوسع[1].

1-1) ماهية التنمية المستدامة:

مثلت الاستدامة منذ ظهورها تحولا مهما في منظومة المفاهيم الاقتصادية العالمية، وقد حملت معها أساليب وتحديات جديدة للعلاقات الاقتصادية الدولية بما تحمله من مبادئ وما تطرحه من أفكار، والاستدامة في جوانبها المختلفة تصب في تحقيق النمو الاقتصادي وحماية البيئة والعدالة الاجتماعية، وهي نتاج مجموعة من الاجتماعات والتي كانت سببا في تبني مختلف المؤسسات اليوم لهذا المفهوم، ذات الأهداف العديدة[2].

⊕ تعريف وخصائص التنمية المستدامة:

تعتبر التنمية المستدامة تغييرا اجتماعيا موجها من خلال أيديولوجية معينة، وهي عبارة عن عملية معقدة وواعية على المدى الطويل، وشاملة ومتكاملة في مختلف أبعادها (الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الثقافية، البيئية والتكنولوجية)، وفي هذا المجال يجب عدم تجاهل الضوابط البيئية، وتجنب دمار الموارد الطبيعية وتطور الموارد البشرية، وإحداث تحولات في القاعدة الصناعية السائدة[3].

تعريف التنمية المستدامة:

مع اشتداد تنامي الوعي لدى الدول، الهيئات، المؤسسات والأفراد بقضايا البيئة والمجتمع، ظهر مفهوم جديد للتنمية اصطلح على تسميته بالتنمية المستدامة والذي تبلورت خطوطه في مؤتمر ستوكهولم سنة 1972. ومع نشر تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية المسماة بلجنة بورنتلاند سنة 1987 ثم تبني مصطلح التنمية المستدامة بشكل رسمي ودائم وهذا بالرغم من وجود محاولات عديدة لإعطاء مصطلحات مرادفة للتنمية المستدامة. وقد برزت محاولات عديدة لتعريف التنمية المستدامة، إلا أنه يكاد يكون هناك إجماع حول فكرة مفادها مادام أن التنمية المستدامة مفتقدة لأساس نظري فكل التعاريف تبقى مجرد محاولات[4].

ولهذا، تعرضت الكثير من المنظمات العالمية والكتاب والباحثين بشتى الاختصاصات إلى تعريفها، لما لهذا الموضوع من أهمية واتساع، وسنحاول التعرض لأهم التعاريف كالآتي:

- ✓ تعرف التنمية المستدامة على أنها "تلك التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرة الأجيال المقبلة على إحتياجاتهم"[5]، حيث ركز هذا التعريف على الحفاظ على مستقبل الأجيال القادمة، ودمج الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في تعريف واحد. ويحمل هذا التعريف في طياته مفهوم الحاجة وفكرة القيود، فالأولى (الحاجة) التي يقصد بها الاحتياجات الخاصة والأساسية للفقراء التي ينبغي أن تعطي لهم الأولوية، وأما القيود التي يقصد بها هي القيود البيئية وقدرت هذه الأخيرة على تلبية الاحتياجات الحالية والمستقبيلة[6]؛
- ✓ كما تعرف على أنها "ذلك النشاط الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية أكبر قدر من الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة، وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة، ويوضح بأن التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها أكثر تعقيدا وتداخلا فيما هو طبيعي واجتماعي للتنمية"[7]؛
- ✓ وتعرف أيضا على أنها "تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلائم مع قدرات البيئة، وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هي عمليات متكاملة وليست متناقضة"[8].

من خلال هذه التعاريف المختلفة، يمكن استنتاج أن التنمية المستدامة هي تعبير عن التنمية التي تتصف بالاستقرار وتمتلك عوامل الاستمرار والتواصل، وهي ليست الواحدة من تلك الأنماط التنموية كالتنمية الاقتصادية أو التنمية الاجتماعية والثقافية، بل هي أشمل من هذه الأنواع، فهي تنمية تهتم بالأرض ومواردها من جهة وتهتم بالموارد البشرية من جهة أخرى، فهي تأخذ بعين الاعتبار البعد الزمني وحق الأجيال القادمة في التمتع بالموارد الطبيعية.

خصائص التنمية المستدامة:

بالإضافة إلى التعاريف المقدمة أعلاه، فهناك من يذهب إلى أبعد من ذلك في تفصيل مفهوم التنمية المستدامة، حيث أن أحد الباحثين يرى أنه يندرج تحت مختلف مفاهيم التنمية المستدامة مجموعة من الخصائص الأساسية وهي[9]:

- ✓ تمثل عملية تحويل من جيل إلى آخر، وهذا يعني أن هذه التنمية لابد أن تحدث عبر فترة زمنية لا تقل عن جيلين، ومن ثمة فإن الزمن المكافئ لها يتراوح بين 25 و 50 سنة؛
- ✓ تتمثل في مستوى القياس، فالتنمية المستدامة هي عملية تحدث في مستويات عدة متفاوتة (عالمي، محلي، إقليمي)، ومع ذلك فإن ما يعتبر مستداما على المستوى الوطني ليس بالضرورة أن يكون كذلك على المستوى العالمي، ويعود هذا التناقض الجغرافي إلى آليات التحويل والتي من خلالها تنتقل النتائج السلبية لبلد أو منطقة معينة إلى بلدان أو مناطق أخرى؛
- ✓ تعد المجالات المتعددة خاصية مشتركة، حيث تتكون التنمية المستدامة من ثلاث مجالات على الأقل اقتصادية، اجتماعية وبيئية، تكمن تحديدا في العلاقات المتداخلة بين المجالات ومع أنه يمكن تعريف التنمية المستدامة وفقا لكل مجال من تلك المجالات منفردا، إلا أن أهمية المفهوم تكمن في تحديد العلاقات المتداخلة بين تلك المجالات؛
- ✓ تلبية الحاجات الضرورية والأساسية من الغذاء والملبس والتعليم والخدمات الصحية وكل ما يتصل بحياة الإنسان؛
- ✓ وتنمية متكاملة تقوم على التنسيق المتكامل بين السياسات لاستخدام الموارد واتجاهات الاستثمار والاختيار التكنولوجي والشكل المؤسسي، مما يجعلها جميعا تعمل بتفاهم وانتظام.

أراء حول التنمية المستدامة:

إن ظهور مفهوم التنمية المستدامة في أواخر الثمانينات من القرن الماضي كنتيجة حتمية للمشاكل البيئية الخطيرة التي مست حياة الكائنات الحية والأرض عموما، صاحبه أيضا اختلاف أراء العلماء والباحثين في تحديد مفهوم دقيق وموحد للتنمية المستدامة، وذلك راجع لاختلاف توجهات أصحابها، وأهم هذه الآراء[10]:

- **آراء علماء الاقتصاد:**

من أجل إلقاء الضوء على مبدأ التنمية المستدامة من وجهة النظر الاقتصادية لابد أولا تحديد مفهومي النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية؛ فالنمو الاقتصادي هو زيادة حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي مع مرور الوقت، أما التنمية الاقتصادية فمفهومها أوسع من مفهوم النمو الاقتصادي فهي أيضا تشمل تحسين نوعية حياة السكان وخاصة الفقراء منهم، تحسين المهارات والمعرفة والإمكانات والخيارات، تحسين الحقوق المدنية والحريات مثل الاستقلالية وحقوق التمثيل السياسي. إلا أن هذا التعريف لا يتضمن الأفكار المتعلقة بالاستدامة البيئية، وقد لفت علماء الاقتصاد البيئي اهتمام علماء الاقتصاد التقليديين إلى الأفكار المتعلقة بتعريف النمو بعدة طرق تتضمن قيمة الأصول البيئية وأهمية المحافظة على الخدمات البيئية الأساسية ورأس المال الطبيعي. ونظرا لازدياد الوعي العالمي بالبيئة، فإن علماء الاقتصاد يرون أن التنمية المنشودة هي التنمية المستدامة والتي عرفوها بما يلي: "التنمية الاقتصادية المستدامة تنطوي على تعظيم المكاسب الصافية من التنمية الاقتصادية شريطة المحافظة على الخدمات ونوعية الموارد الطبيعية مع مرور الوقت"، أي أنها تشير إلى الحد الأمثل من التداخل بين نظم ثلاث؛ البيئي، الاقتصادي والاجتماعي من خلال عملية تكيف ديناميكية للبدائل[11].

- **آراء علماء الاجتماع:**

إن الهدف المنشود من تحقيق التنمية مهما كان شكلها حسب علماء الاجتماع هو الإنسان (الفرد)، لهذا نجدهم يهتمون بمختلف الجوانب المحيطة به والتي تؤثر فيه من تربية، ثقافة، أنماط الاستهلاك وتوزيع للثروة، فعلماء الاجتماع ينظرون للتنمية المستدامة من خلال استدامة التوزيع العادل للثروة والموارد، فالعوامل الاقتصادية والسياسية السائدة التي تشجع على التدهور البيئي بحاجة لمعالجة وإصلاح، كما يجب أن يكون هناك إعادة توزيع للثروة في العالم، وعندئذ فقط يمكن أن تصبح التنمية المستدامة إمكانية واقعية على المستوى العالمي[12].

- **آراء علماء البيئة:**

قد يشير علماء البيئة، الموارد والأحياء أن المحيط الحيوي هو الذي يحتاج لأن يكون مستداما وهم يبحثون عن حماية التنوع الحيوي والوراثي بالدرجة الأولى، ومن علماء البيئة نجد هوجي كونواي الذي كرس اهتماما بالغا للزراعة المستدامة، حيث يعالج مفهومه للاستدامة ميل النظام لمقاومة الانهيار في أزمة ما، ويرى أن الاستدامة هي القدرة على المحافظة على الإنتاجية سواء كانت حقل أو مزرعة أو أمة في وجه الأزمات والصدمات[13].
إن بعض النظم الزراعية منتجة بشكل كبير لكنها معرضة لخطر كبير يتعلق باستدامتها، فالزراعة الصناعية تصبح عرضة أكبر للخطر من حيث الاستدامة نظرا لتزايد اعتمادها على قاعدة وراثية أضيق مما كانت عليه في أي وقت مضى، لذا يركز الكثير من علماء البيئة على الحاجة لحماية التنوع الوراثي من خلال حماية المناطق الطبيعية. كما يرى بعض حماة

البيئة أن التنمية المستدامة تتم من خلال إيقاف عجلة النمو (عدم النمو) كحل لمشكل التلوث البيئي ونفاذ الموارد، ويعرفون التنمية على أساس أنها "التنمية التي تقلص استخدام الموارد إلى الحد الأدنى وتزايد الانتروبيا العالمية"، إلا أن كثيرا من علماء البيئة يرون أن عدم النمو لا يشكل حلا مناسبا إذ يمكن لبعض النمو أن يساهم في منع التدهور البيئ[14].

استنادا إلى ما سبق، يمكن اعتبار التنمية المستدامة على أنها التنمية الحقيقية التي لها القدرة على الاستقرار والاستمرار وكذا التواصل من منظور استخدامها للموارد الطبيعية، والتي يمكن أن تحدث من خلال إستراتيجية تعتمد على المفاهيم البيئية وتتخذ التوازن الطبيعي كمحور أساسي لها. بمعنى آخر، هي تنمية لخدمة الأجيال الحالية بشكل لا يضر بمصالح الأجيال القادمة، أي ترك المصادر المتوفرة الآن للأجيال القادمة بنفس الوضع الذي هي عليه أو أحسن، وأن يوضع في الحسبان عند اتخاذ قرار التنمية الأبعاد الاجتماعية والبيئية والاقتصادية.

❖ أبعاد التنمية المستدامة:

تتضمن التنمية المستدامة أبعادا متعددة ومختلفة تتداخل فيما بينها، وبالتالي، فإن التركيز عليها من شأنه إحراز تقدم ملموس في تحقيق التنمية المستهدفة، ويمكن الإشارة هنا إلى ثلاثة أبعاد حاسمة ومتفاعلة التي يمكن تلخيصها في:

✚ الأبعاد الاقتصادية:

يرى بعض الاقتصاديين أن التنمية المستدامة تتطلب نموا اقتصاديا سريعا للقضاء على الفقر وتوليد الموارد اللازمة للتنمية، كما تقوم هذه التنمية على الفكرة القائلة بأن "استخدام الموارد اليوم ينبغي أن لا يقل الدخل الحقيقي في المستقبل"، وهو يعني أن النظم الاقتصادية ينبغي أن تدار بحيث نعيش على أرباح مواردنا، ونحتفظ بقاعدة الأصول المادية، ونعمل على تجسيدها، ويطرح هذا البعد مسألة اختيار وتمويل وتحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية، مما يعني استخدام أفضل لتكنولوجيا والمعارف والقيم التي تضع في الأولوية الديمومة الكبرى، يصاحب ذلك دمج الاعتبارات البيئية في التخطيط بهدف تقليل الآثار الاقتصادية الضارة بالبيئة، أي جعل الأثر البيئي للمشاريع جزءا رئيسيا في دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع إضافة إلى حساب التكاليف البيئية لأي مشروع[15].

- **الأبعاد الاجتماعية:**

على الصعيد الإنساني والاجتماعي، تسعى إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة مع المحافظة على استقرار معدل نمو السكان حتى لا تفرض ضغوطات شديدة على الموارد الطبيعية ووقف تدفق الأفراد إلى المدن، وذلك من خلال تطوير مستوى الخدمات الصحية والتعليمية في الأرياف وتحقيق أكبر قدر من المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية[16]. ولهذا فان التنمية المستدامة تعتبر النمو وسيلة للالتحام الاجتماعي ولعملية التطوير في الاختيار السياسي، فالهدف العام هو تحقيق مفهوم الإنصاف بين المجتمعات والأفراد.

- **والأبعاد البيئية:**

يوضح هذا البعد الاستراتجيات التي يجب توافرها واحترامها في مجال التصنيع بهدف التسيير الأمثل للرأسمال الطبيعي بدلا من تبذيره واستنزافه بطريقة غير عقلانية حتى لا تؤثر على التوازن البيئي، وذلك من خلال التحكم في استعمال الموارد وتوظيف تقنيات تتحكم في إنتاج النفايات واستعمال الملوثات ونقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة[17]. ومن أجل الوصول إلى صناعة نظيفة، تقدم الأمم المتحدة الخطوات التالية[18]:

- ✓ تشجيع الصناعة المتواصلة بيئيا في إطار خطط مرنة؛
- ✓ إلزام المؤسسات العالمية بنفس المعايير خارج وداخل أوطانها؛
- ✓ التوعية بكل الوسائل بالخسائر والأخطار الناجمة عن التلوث سواء المباشرة أو غير المباشرة؛
- ✓ إدخال مفاهيم البيئة الآمنة والزامية المحافظة عليها من طرف الفرد والمجتمع في كافة مراحل التعليم؛
- ✓ إشراك المجتمعات في آلية التنمية المستدامة بجهود وسائل الإعلام والثقافة للجميع؛
- ✓ وتشجيع الإنتاج النظيف بيئيا من خلال آليات السوق والسياسة الضرائبية.

وأخيرا، يؤكد تقرير الموارد الطبيعية أن القاسم المشترك لهذه الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية هي أن التنمية لكي تكون مستديمة يجب مراعاة ما يلي[19]:

- ✓ أن لا تتجاهل الضوابط والمحددات البيئية؛
- ✓ أن لا تؤدى إلى دمار واستنزاف الموارد الطبيعية؛
- ✓ تؤدى إلى تطوير الموارد البشرية كمحاربة البطالة والفقر وتحسين وضعية المرأة في المجتمع؛
- ✓ وتحدث تحولات في القاعدة الصناعية السائدة.

بالإضافة إلى الأبعاد الثلاثة السالفة الذكر، هناك من يضيف بعدا رابعا ويسمى بالبعد التكنولوجي أو البعد الإداري والتقني[20]، حيث يهتم هذا البعد بالتحول إلى تكنولوجيات أنظف وأكفأ تنقل المجتمع إلى عصر يستخدم أقل من الطاقة والموارد وأن يكون الهدف من هذه النظم التكنولوجية إنتاج حد أدنى من الغازات والملوثات واستخدام معايير معينة تؤدي إلى

الحد من تدفق النفايات وتعيد تدوير النفايات داخليا. فالبعد التكنولوجي هو عنصر مهم في تحقيق التنمية المستدامة، ذلك أنه "من أجل تحقيق التنمية المستدامة، فإنه لابد من التحول من تكنولوجيا تكثيف المواد إلى تكثيف تكنولوجيا المعلومات، وهذا يعني التحول من الاعتماد على رأس المال الإنتاجي إلى الاعتماد على رأس المال البشري ورأس المال الاجتماعي، وبالتالي فإن التنمية المستدامة يمكن أن تحدث فقط إذا تم الإنتاج بطرق ووسائل تعمل على صيانة وزيادة مخزون رأس المال، وعليه فإن العمليات الاقتصادية الأساسية الثلاث الممثلة في الإنتاج والتوزيع والاستهلاك لابد أن يضاف إليها عملية رابعة هي صيانة الموارد"[21].
في هذا المجال، فإن هناك من يرى أنه من أجل تحقيق التنمية المستدامة يجب مراعاة عدة أمور أهمها[22]:

- ✓ استخدام تكنولوجيا أنظف؛
- ✓ الحد من انبعاث الغازات؛
- ✓ استخدام قوانين البيئة للحد من التدهور البيئي؛
- ✓ إيجاد وسائل بديلة أو طاقة بديلة للمحروقات مثل الطاقة الشمسية وغيرها؛
- ✓ والحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون.

كما أن بعض المختصين حاولوا إدماج بعد خامس ضمن أبعاد التنمية المستدامة وسمي البعد الثقافي، وقد جاءت حتمية إدماج هذا البعد منذ سنة 2005 بعد المصادقة على الاتفاقية الدولية حول التنوع الثقافي[23].
كما يرى باحثون اخرون، أن هناك بعدا سادسا ويسمى بالبعد السياسي، هذا الأخير يرمز إلى أن تطبيق الحكم الديمقراطي هو الذي يسمح المساواة في توزيع الموارد بين أبناء الجيل وبين الأجيال وكذلك الاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية.

⌖ أهداف التنمية المستدامة:

إن ظهور مفهوم التنمية المستدامة كان نتيجة حتمية للسياسات والإستراتيجيات التنموية الفاشلة السابقة والتي استمرت لعقود طويلة، لذلك انكب المهتمون بالتنمية المستدامة بتصحيح المسار التقليدي للتنمية بإعادة الاعتبار للمكونات المختلفة للعملية الاقتصادية (الإنتاجية)، أي إعادة الاعتبار للمكونات المختلفة لثروة المجتمع من رساميل مختلفة: طبيعية، بشرية، اجتماعية ومصنوعة، وذلك بتسطير أهداف دقيقة للتنمية حتى تحقق المغزى الرئيسي لها وهو تحقيق العدالة من الأجيال في الانتفاع بنفس الموارد في ظل بيئة نظيفة ورفاه اقتصادي وسلم ورقي اجتماعيين[24]. وعلى هذا الأساس، وجب الوقوف على أهداف التنمية المستدامة، والتي يمكن أن نعددها فيما يلي[25]:

- **تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان:**

تحاول التنمية المستدامة الرفع من نوعية حياة السكان اقتصاديا، اجتماعيا وبيئيا عن طريق التركيز على الجوانب النوعية للنمو وليس الكمية فقط وذلك بشكل عادل، مقبول وديمقراطي.

- **تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة:**

وكذلك تنمية إحساسهم بالمسؤولية اتجاهها وحثهم على المشاركة الفعالة في إيجاد حلول مناسبة لها من خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ وكذا متابعة وتقديم برامج ومشاريع التنمية المستديمة.

- **احترام البيئة الطبيعية:**

وذلك من خلال التركيز على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة وتتعامل مع النظم البيئية ومحتواها على أساس حياة الإنسان، وبالتالي فالتنمية المستدامة هي التي تستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة الطبيعية والبيئة المبنية وتعمل على تطوير هذه العلاقة لتصبح علاقة تكامل وانسجام.

- **إبراز دور مفهوم التربية البيئية:**

والتي تسعى إلى إعداد الأفراد ليكونوا متوافقين مع بيئتهم وذلك من خلال فهم نظم البيئة الطبيعية المعقدة، التي هم جزء منها واستخدمها بمسؤولية وتعزيز، كما تعرف التربية البيئية على أنها تعلم كيفية استخدام التقنيات الحديثة وزيادة إنتاجيتها وتجنب المخاطر البيئية وإزالة العطب البيئي القائم واتخاذ القرارات البيئية العقلانية، والهدف من ذلك هو تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة وتنمية إحساسهم بالمسؤولية عن تدهور البيئي.

- **وأهداف تنمية مستدامة أخرى:**

تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق جملة من الأهداف المستدامة الأخرى أهمها:

- ✓ **تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد:** تتعامل التنمية مع الموارد على أنها موارد محدودة، لذلك تحاول جاهدة الحد من استترافها أو تدميرها وتعمل على عقلنة استخدامها وتسعى لإعادة تدوير النفايات الناجمة عن هذا الاستغلال؛
- ✓ **ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع:** تحاول التنمية المستديمة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، وذلك من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي، وكيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه المنشودة دون أن يؤدي

ذلك إلى مخاطر أو أثار بيئية سالبة، أو على الأقل أن تكون هذه الآثار مسيطرة عليها أي بمعنى وجود حلول مناسبة لها؛

- ✓ **إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأولويات المجتمع:** وذلك بإتباع طريقة تلائم إمكانياته وتسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية والسيطرة على جميع المشكلات البيئية؛
- ✓ **وتحقيق نمو اقتصادي تقني:** بحيث يحافظ على رأس مال الطبيعي الذي يشمل الموارد الطبيعية والبيئية، وهذا بدوره يتطلب تطوير مؤسسات وبنى تحتية وادارة ملائمة للمخاطر والتقلبات لتؤكد المساواة في تقاسم الثروات بين الأجيال المتعاقبة وفي الجيل نفسه.

1-2) ماهية السياحة:

السياحة ظاهرة اقتصادية، اجتماعية وحضارية تطورت عبر تعاقب الأيام، وازدادت أهميتها بنتيجة التطور العلمي والتقني الحديث وخاصة في الفترة الأخيرة المتجلية بالتطور الكبير لوسائل الاتصال والمواصلات، حيث تقاربت البلدان وزادت شدة الاتصال الحضاري فيما بينها، فضلا عن الشعور المتزايد لدى جميع الناس بالحاجة إلى السياحة طلبا للراحة والمتعة وكذا زيادة المعرفة[26].

تعريف وخصائص السياحة:

شكلت السياحة لدى معظم شعوب العالم ومنذ العصور القديمة أهمية خاصة، ولكن تضاعفت أهميتها مع تزايد دورها الاقتصادي، الاجتماعي، البيئي والتكنولوجي، ولقد برزت السياحة كأسرع القطاعات نموا في الاقتصاد العالمي، وأصبحت صناعة السياحة تمثل موقعا متميزا في اقتصاديات الشعوب لتصبح أهم صناعة عالمية[27].

تعريف السياحة:

عرف عدد كبير من الخبراء والباحثين المهتمين بالسياحة هذا المصطلح كل بحسب الزاوية التي ينظر منها. فالبعض يتأثر بالسياحة كظاهرة اجتماعية وآخرون كظاهرة اقتصادية، ومنهم من يركز على دورها في تنمية العلاقات الدولية أو كعامل من عوامل العلاقات الإنسانية أو الثقافية وغيرها. وقد أخذت السياحة عدة تعاريف، ومنها[28]:

- ✓ "تعبير يطلق على رحلات الترفيه، أو أنها مجموعة الأنشطة الإنسانية المعبأة لتحقيق هذا النوع من الرحلات، وهي صناعة تتعاون على سد حاجات السائح" (تعريف الأكاديمية الدولية للسياحة)؛

- ✓ مجموعة من النشاطات التي يقوم بها الأفراد خلال السفر والانتقال إلى الأماكن خارج محيطهم المعتاد بغرض الراحة أو لأغراض أخرى" (تعريف المنظمة العالمية للسياحة)؛
- ✓ "تلك الجزء من الاقتصاد الوطني الذي يعني باستضافة المسافرين الذين يزورون أماكن خارج المواطن التي يقيمون أو يعملون فيها" (تعريف الجمعية البريطانية للسياحة والعطلات)؛
- ✓ "مجموعة من العلاقات والخدمات المرتبطة بعملية تغيير المكان تغييرا مؤقتا وتلقائيا وليس لأسباب تجارية أو حرفية"؛
- ✓ مجموعة من العلاقات المادية وغير المادية، فالأولى ينتفع السائح بعديد من الخدمات مقابل دفع أجر مادي، أما الثانية باعتبارها العلاقات الإنسانية والمعنوية الناتجة عن تعامل السائح مع سكان المقصد السياحي واحتكاكه بثقافتهم وحضارتهم وسلوكهم الاجتماعي والبيئي.

ومن خلال التعاريف السابقة، نلاحظ التباين دون الوصول إلى تعريف شامل للظاهرة السياحية، فهي تنشأ بتنقل الأفراد وإقامتهم في أماكن غير أماكن إقامتهم الدائمة، وأن الحركة إلى المكان المقصود تكون مؤقتة خلال مدة لها حد أقصى وحد أدنى، وأن زيارة الأماكن المقصودة لا تكون لأغراض التجارة أو العمل.

- **وخصائص السياحة:**

استنادا إلى كل هذه التعاريف، يمكن تحديد السمات الأساسية التي يجب أن تتوفر في الظاهرة السياحية في النقاط التالية[29]:

- ✓ تتمثل ظاهرة السياحة في هجرة الأفراد سواء على المستوى الوطني أو على المستوى الدولي لدوافع (خارجة عن البحث عن العمل أو البحث عن سكن للإقامة)؛
- ✓ السياحة كنشاط هي عبارة عن مزيج مركب ومعقد يتكون من العديد من الظواهر والعلاقات الاقتصادية منها والاجتماعية والثقافية والحضارية والإعلامية؛
- ✓ هي نشاط يتولد من حركة الأفراد إلى مناطق غير موطن إقامتهم الدائمة، وهي بذلك تحتوي على عنصر حركي أو ديناميكي هو الرحلة وآخر ثابت وهو الإقامة المؤقتة؛
- ✓ الأنشطة التي يمارسها السائح في أماكن القصد السياحية تختلف عن الأنشطة التي يمارسها في موطن إقامته الأصلية؛
- ✓ الإقامة وقتية والحد الأدنى لها أربع وعشرون ساعة والحد الأعلى سنة، أما الأنشطة التي تترتب عن إقامة الأفراد لفترة تقل عن أربع وعشرين ساعة لا يعد نشاطا سياحيا؛

- ✓ السياحة كنشاط مرتبط بعنصر مهم هو عنصر وقت الفراغ والإجازات وفي حالة عدم توفر هذا العنصر لا تتحقق الرحلة السياحية؛
- ✓ السياحة تعني استغلال أوقات الفراغ والإجازات بأنشطة وفعاليات تبعث البهجة والمتعة والسرور في نفسية الإنسان؛
- ✓ لا يكون القصد من السفر أو الانتقال المؤقت هو الحصول على العمل؛
- ✓ ويجب أن تكون عملية انتقال السياح بطريق مشروع ويستثنى من كان بخلاف ذلك.

كما يرى بعض الباحثين في مجال السياحة التي تعتبر من أهم القطاعات المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي، وهي تنطوي على عدد من الخصائص التي نذكر منها إضافة إلى ما سبق[30]:

- ✓ تشعب وتعدد مكونات النشاط السياحي وارتباطها بالكثير من الأنشطة الاقتصادية الأخرى (صناعية، خدمية)؛
- ✓ مدى ملائمة المناخ السياحي بمفهومه الشامل من العوامل المؤثرة على الطلب على المنتوج السياحي محليا ودوليا؛
- ✓ الطلب السياحي لا يتوقف فقط على مدى توافر الموارد وتنوع المقومات، الخدمات والتجهيزات السياحية، بل وعلى غيرها من العوامل كأسعار الخدمات السياحية الأساسية أو التكميلية؛
- ✓ الطلب السياحي يتوقف على والى حد كبير على القدرة المالية للسائح (خاصة أن الطلب السياحي في جملته لا يرتبط بإشباع حاجة ضرورية، بل يرتبط غالبا بإشباع حاجة كمالية)؛
- ✓ ويتأثر الطلب السياحي بمستوى الرفاهية الاقتصادية في الدولة والتقدم التكنولوجي في وسائل المواصلات والاتصال والتقلبات الاقتصادية (كالرواج والكساد)، بالإضافة إلى عوامل ثقافية وسياسية يصعب على الدولة التأثير والتحكم فيها.

⊕ أهمية السياحة:

تشير معظم الإحصائيات والتقارير المأخوذة من مختلف الدول إلى التزايد الملحوظ للدور الذي تلعبه السياحة عامة في التنمية الاقتصادية بمفهومها الشامل، وهذا نظرا لمجموعة من المعطيات الإحصائية المنشورة دوريا[31]. إذ تنبع أهمية السياحة من كونها تحقق عدة منافع لأي مجتمع يمكن تلخيصها على النحو التالي:

- السياحة قطاع اقتصادي يشكل نسبة مهمة في تكوين الاقتصاد الوطني بشكل مباشر[32]؛
- تعد السياحة وسيلة من وسائل التوجيه الفكري وتبادل الثقافات بين الشعوب[33]؛

- تعد من الناحية الاجتماعية وسيلة للحصول على الراحة الجسمية والمتعة النفسية؛
- تساهم السياحة في تحسين البيئة وتوفير الراحة للمواطنين، إلى جانب إسهامها في تعزيز وإبراز الأوجه الحضارية للشعوب[34]؛
- إن السياحة ممثلة في زيادة الإيرادات السياحية تمثل مصدرا حيويا من مصادر الدخل الوطني من العملات الصعبة، فتساهم بذلك في دعم ميزان المدفوعات وسد العجز فيه، فهي تؤمن إيجاد بدائل للدخل وتساهم في تحقيق سياسات تنويع الدخل وكذلك تساهم في إيجاد عوائد إضافية[35]؛
- تساهم السياحة في تحقيق التقارب السياسي بين الدول أو شعوب العالم من خلال الحركة السياحية القادمة إليها بشكل مستمر وكثيف[36].

2) السياحة في إطار التنمية المستدامة:

أصبحت الحياة مهددة بمخاطر جديدة لم تكن جلية من قبل بما فيها المستوى البيئي وخاصة تزايد انتشار نوعيات جديدة من الملوثات لتصبح أكثر خطورة على البشرية، وازدياد معدلات الجريمة وغيرها، وكلها تسير بالاتجاه المعاكس للتنمية المستدامة. وكون السياحة ترتبط ارتباطا مباشرا بالبيئة والمجتمع، فإنها معنية بمواكبة التنمية المستدامة[37].

2-1) السياحة وتنمية المجتمع:

يمكن اعتبار قطاع السياحة من أهم القطاعات الاقتصادية الرائدة التي تحث على النمو، ويمكن أن يكون لها دور رئيسي في الازدهار الاقتصادي، لما تتميز به من آثار اقتصادية، اجتماعية وبيئية مباشرة أو غير مباشرة، كما أن لها القدرة على تنمية العلاقات مع القطاعات الأخرى والتقليل من الفقر وكذا المحافظة على البيئة[38].

- **دور السياحة في المجال الاقتصادي:**

تلعب السياحة دورا مهما في تحقيق التنمية الاقتصادية بما تحققه من فوائد متعددة، تعود على المجتمع بواسطة الاستثمارات الموجهة للسياحة، وفيما يلي أهم مساهمات السياحة في التنمية الاقتصادية.

- **تدفق رؤوس الأموال الأجنبية:**

تشكل السياحة بكل أنماطها وأنواعها مصدرا رئيسيا من مصادر اكتساب العملات الأجنبية بما ينفقه السائح على السلع والخدمات من عملات أجنبية، ويمكن تلخيص بعض أنواع التدفقات من النقد الأجنبي الناتج عن السياحة في[39]:

- ✓ مساهمة رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات الخاصة بقطاع السياحة (بناء الفنادق، القرى السياحية...)؛
- ✓ المدفوعات السيادية التي تحصل عليها الدولة مقابل منح تأشيرات الدخول إلى البلاد؛
- ✓ فروق تحويل العملة؛
- ✓ الإنفاق اليومي للسائحين مقابل الخدمات السياحية؛
- ✓ والإيرادات الأخرى للفندق من السائحين.

- **تحسين ميزان المدفوعات:**

تساهم الدولة في تحسين ميزان المدفوعات الخاص بالدولة نتيجة لتدفق رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في المشاريع السياحية والإيرادات السياحية التي تقوم الدولة بتحصيلها من جمهور السائحين وخلق استخدامات جديدة للموارد الطبيعية والمنافع الممكن تحقيقها نتيجة خلق علاقات اقتصادية بين قطاع السياحة والقطاعات الأخرى الداخلية وغيرها من الآثار[40].

ونجد أن الدخل السياحي يؤثر على الميزان التجاري (الذي يتشكل جزء منه من الصادرات غير المنظورة) تأثيرا مباشرا، ويتحدد هذا الأثر بالقيمة الصافية للميزان السياحي ونسبته إلى النتيجة الصافية للميزان التجاري سواء كانت سلبية أو إيجابية، فإذا كانت سلبية وكان الأثر الإيجابي للميزان السياحي كبير فإنه قد يحد من العجز في الميزان التجاري أو يخفف منه على الأقل، أما إذا كانت نتيجة الميزان التجاري ايجابية، ساعد الأثر السياحي الإيجابي للميزان السياحي في زيادة تلك الايجابية في الميزان التجاري وبالتالي يمكن التأثير إيجابا في ميزان المدفوعات للدولة، ويتوقف التأثير السياحة على الميزان التجاري على عدة متغيرات نذكر منها[41]:

- ✓ حجم الدخل السياحي ونصيب الدولة منه والنسبة المئوية للدخل السياحي إلى جملة الدخل الوطني؛
- ✓ ومدى استقرار الدخل السياحي والذي يتوقف على طبيعة الموارد السياحية المتاحة في دول العرض السياحي الأخرى وطبيعة الموقع الجغرافي للدولة ومدى قربها من الأسواق الرئيسية المصدرة للسياح (دول الطلب السياحي).

- **خلق مناصب الشغل:**

تتمثل إحدى السمات البارزة للسياحة في قدرتها على تحقيق العديد من الفوائد للاقتصاد الوطني خاصة في مجال خلق مناصب الشغل باعتبار السياحة قطاع متعدد ومتشعب النشاطات والفروع، ولها علاقات عديدة مع القطاعات الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية الأخرى، فهي تساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في خلق العديد من مناصب العمل بالمنطقة التي تنشأ فيها المرافق أو المركبات السياحية، وعليه فإن السياحة نشاط يعتمد على اليد العاملة بالدرجة الأولى التي تساهم في تخفيض نسبة البطالة في البلد السياحي. كما أن ازدياد حجم الحركة السياحية يساهم في تحسين دخول المواطنين خاصة التجار الحرفيين وأصحاب الفنادق أو المطاعم لأن السائح أثناء إقامته يستهلك عدة مواد (الحلي التقليدية، التحف التذكارية وغيرها)، مما يعود بالأرباح للتجار والمنتجين ما يساهم في تحسين مستوى معيشتهم وزيادة تشغيل اليد العاملة المؤهلة مثل التي تقوم بعملية تكوين في المراكز المهنية. وبالتالي، فإن اهتمام أي بلد بالسياحة يدفعه إلى العمل على النهوض وتطوير المناطق السياحية وذلك لكسب ود السائحين، لأن النشاط السياحي يوفر فرص لتبادل المعارف والفنون

والأذواق فيما يكفل الاستفادة من مظاهر التقدم وتحقيق الرقي الفني والحضاري للاقتصاد الوطني[42].

- **تنمية بعض المرافق الأساسية:**

خاصة في الدول النامية التي لم تصل فيها المرافق الأساسية إلى مستواها المناسب والمطلوب، نظرا لانخفاض مستوى المعيشة وتنميتها تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة ولذلك فإن نقدم السياحة وما يترتب عنها من دخل سريع بالعملات الصعبة يزيد من قدرة الدولة على المزيد من الاستثمارات في البنى التحتية 'المطارات، الطرق، الموانئ وغيرها) وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة مستوى الرفاه الاقتصادي للمقيمين والسياح على حد السواء[43].

- **والأنشطة الاقتصادية الأخرى:**

إن الإنفاق السياحي لا يؤثر بطريقة مباشرة فقط بل يساعد على العديد من الأنشطة الأخرى التي تزود النشاط السياحي بالسلع والخدمات، كما تؤدي السياحة إلى تطوير وتنمية المناطق المعزولة نتيجة الاستثمارات التي تصاحب دخول المشروعات السياحية، الأمر الذي يترتب عليه إعادة توزيع الدخل، وعليه فإن بعض الدراسات والأبحاث أشارت إلى أن السائحين يحتفظون بجزء كبير من ميزانيتهم للإنفاق على المشتريات من الدول التي يزورونها، إذ يعتبر هذا الإنفاق تصدير للمنتجات الوطنية دون الحاجة إلى شحن أو تسويق خارجي، حيث كلما زادت حركة السياحة كلما ارتفعت حصيلة هذا النوع من التصدير[44].

- **دور السياحة في المجال الاجتماعي والثقافي:**

تساهم السياحة في تنمية المجتمع إسهاما واضحا مما يحتم التركيز على قطاع السياحة بشكل كبير من خلال تحسين مستوى الخدمات السياحية والفندقية والنقل وإعداد برامج تدريبية في هذا المجال باستخدام التخطيط العلمي السليم المتكامل[45]. ويكمن دور السياحة في التنمية الاجتماعية والثقافية فيما يلي:

- **التوازن الاجتماعي:**

تتقارب الطبقات الاجتماعية من بعضها البعض نتيجة لزيادة دخول الأفراد والعاملين في الحقل السياحي بشكل مباشر وغير مباشر، مما يؤدي إلى توازن المجتمع[46].

- **النمو الحضاري:**

نتيجة للحركة السياحية المتزايدة، تتجه الأنظار والاهتمامات دائما إلى العمل نحو الارتقاء بالقيم الحضارية والمعالم السياحية بها وإنشاء معالم حضارية جديدة لكي تظهر الدولة بالمظهر اللائق بها كدولة سياحية لها وزنها العالمي، فالسياحة بذلك تعتبر سببا رئيسيا من

أسباب الرقي الحضاري من حيث الاهتمام بالمقومات السياحية الأثرية المنتشرة في معظم المناطق السياحية وكذلك الطبيعية التي تتميز بها الدول[47].

- **الوعي والتطور الاجتماعي:**

تقود السياحة إلى التطور الاجتماعي بين أفراد المجتمع في الدول المستقبلة للسائحين نتيجة الاحتكاك المباشر بين السائحين وبين أفراد المجتمع سواء في أماكن الإقامة كالفنادق وغيرها أو في المطاعم والمحلات التجارية وأثناء التجول، ويأخذ هذا التطور أشكال مختلفة مثل اكتساب أفراد المجتمع لعادات وقيم سليمة من السائحين كاحترام القوانين والنظام وآداب السلوك[48].

- **التحول الطبقي:**

أصبحت السياحة مصدراً مهماً من مصادر التغيير والتحول الطبقي بين أفراد المجتمعات السياحية، نظرا لأن بعض فئات المجتمع التي ترتبط أعمالهم بالسياحة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر ينتقلون من طبقة اجتماعية إلى طبقة أفضل لما يحققونه من مكاسب وأرباح من العمل السياحي[49].

- **توزيع الثروة على المستوى العالمي:**

تعد السياحة من أهم العوامل الفعالة في توزيع الثروة على المستوى العالمي، فالسياحة تعتبر نشاطا اجتماعيا لذوى الدخل الفائض، الأمر الذي يزيد كثيرا من تدفق السياح الأجانب من الدول الغنية إلى ما دونها من الدول، لذلك نجد أن نسبة كبيرة من السياحة الأجنبية تولي وجهها شطر الدول النامية التي تعد أكثر اجتذابا للسياح، ومن هنا يبرز دور السياحة في إعادة توزيع الثروات بين الدول المتقدمة والنامية[50].

- **التبادل الثقافي:**

السياحة هي وسيلة حضارية لتنمية الثقافة بين الشعوب والمجتمعات المختلفة، حيث تكتسب الدول السياحية المهارات الثقافية والخبرات المختلفة من سائحي الدول القادمين إليها مثل اللغة، المعتقدات الفكرية، الآداب والفنون ومختلف ألوان الثقافة[51].

- **والاهتمام بالتراث:**

يؤدي الترويج للسياحة خاصة الدولية إلى إعادة بعث التراث لأن السياح يولون اهتماما بالغا للتعرف على ثقافات وعادات شعوب تختلف عنهم، فأحيانا ينجذب السائح إلى بلد ما ويود زيارته لكي يتعرف على عاداته وتقاليده، خاصة السياح الأجانب، الأغنياء وكبار السن والمتقاعدين الذين تستهويهم السياحة الثقافية، مما يشجع بلدانا ممن تملك مثل هذه المقومات إلى الاهتمام بها وإقامة مهرجانات للتعريف بتراثها وجذب السياح نحوها كمهرجان الفلكلور والرقص الشعبي، الصناعات التقليدية وغيرها[52].

- **دور السياحة في المحافظة على البيئة:**

تعتمد مواقع السياحة الأكثر نجاحا في الوقت الحاضر على المحيط المادي النظيف، والبيئات المحمية والأنماط الثقافية المميزة للمجتمعات المحلية، أما المناطق التي لا تقدم هذه المميزات فتعاني من تناقص في الأعداد ونوعية السياح، وهو ما يؤدي بالتالي إلى تناقص الفوائد الاقتصادية للمجتمعات المحلية[53]. ويمكن للسياحة أن تساهم بشكل كبير في حماية البيئة وحفظ التنوع الإحيائي واستخدام الموارد الطبيعية بأسلوب مستدام، كما أن إدراك الأهمية الاقتصادية للسياحة وأثارها الايجابية على الأفراد والمجتمعات قد يزيد من الوعي بقيمة الموارد البيئية والثقافية خاصة في المناطق الغنية بالمناطق المحمية والمواقع الترفيهية والطبيعية التي تشكل أصولا هاما وعناصر أساسية في تنمية السياحة، وتساعد السياحة في زيادة وعي السكان المحليين بالقيمة الاقتصادية للمواقع الطبيعية مما يجعلهم فخورين بتراثهم وحريصين على حفظه[54]. وتكمن العلاقة بين السياحة والمحافظة على البيئة فيما يلي[55]:

- **الحفاظ على الموارد الطبيعية الهامة:**

والتي تعد أحد أهم عوامل الجذب السياحي كالغابات والنباتات والحيات البرية والبحرية، فبدون استغلال هذه المناطق سياحيا يمكن أن تترك ليد الإهمال تعبث بها فتفقد المنطقة تراثا بيئيا هاما.

- **الحفاظ على الآثار والأماكن التاريخية والمعمارية:**

توفر السياحة أيضا الحافز على صيانة المناطق الأثرية والأماكن التاريخية كعناصر جذب للسياحة، حيث أن العائد منها يساهم بصورة فعالة في تدبير الموارد المالية اللازمة لصيانتها والحفاظ عليها.

- **تحسين مستوى جودة البيئة:**

توفر السياحة أيضا الحافز على رفع مستوى النظافة في البيئة ككل من خلال محاولة الحد من التلوث الهوائي والمائي والضوضاء والمخلفات والعديد من مشاكل البيئة الأخرى، كما تثير أيضا الحافز على الاهتمام بجماليات البيئة من خلال الاهتمام التخطيط الجيد للمواقع السياحية وحسن تنسيقها، ويرتبط ذلك أيضا بتطوير وتجميل المؤسسات السياحية بذاتها.

- **رفع مستوى الإحساس البيئي:**

تعاني بعض المناطق السياحية من قلة اهتمام المواطنين بالبيئة الطبيعية وأهمية الحفاظ عليها، وهنا يتبين دور السياحة بشكل واضح، فإحساس المواطن بمدى اهتمام السائح بالطبيعة وبالمستوى البيئي يخلق بداخله الإحساس بأهمية وضرورة الحفاظ على البيئة حتى تتحقق له الفائدة الاقتصادية والمنفعة الخاصة التي تنشأ عن التدفق السياحي إليها.

- **والتعمير:**

نجحت السياحة في المحافظة على العديد من المباني والمناطق من خلال إعادة إعمارها واستخدامها كمناطق جذب سياحية جديدة أو باستخدامها كأماكن إقامة للسائحين، فقد استخدمت كثير من المصانع المهجورة كمتاحف وتم تحويل العديد من المناطق الصناعية إلى حدائق للعروض والاحتفالات، وعادت الحياة إلى كثير من القلاع والقصور والبيوت الفخمة باستخدامها كفنادق متميزة تجذب الكثيرين من السياح، وبذلك استفادت البيئة من خلال حماية أماكن معرضة للاختفاء.

2-2) تحديات السياحة:

يرى الكثير من المهتمين بقطاع السياحة بأن لها دورا هاما في تنمية وتطوير الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وكذا البيئية، كما أن هذه الصناعة لا تخلو من الجوانب السلبية التي تمثل في نفس الوقت تحديات تثيرها السياحة تعيق التنمية والتي يجب إدراكها ومحاولة تجاوزها من أجل تعزيز مساهمة هذا القطاع في التنمية المستدامة[56].

- **التحديات الاقتصادية:**

تعد السياحة من أهم مصادر الدخل الوطني لكثير من دول العالم، بل هي المصدر الرئيسي لبعض الدول، نظراً لدورها المهم في زيادة النمو الاقتصادي الوطني والحصول على عوائد مالية ضخمة تؤدي إلى إنعاش خزينة الدولة بالأموال الوفيرة وتوفير عشرات ومئات الآلاف من الوظائف في القطاع السياحي، بشرط امتلاك الدولة القدرة على استغلال القطاع السياحي في البلد بالشكل الأمثل والصحيح بما يتيح تدفق مئات الآلاف من السياح والزوار سواء من داخل البلد وخارجها. فالمتأمل في واقع السياحة في الدول النامية يجد تدنياً في مستوى هذا القطاع إلى أدنى المستويات، ويلاحظ أيضاً الفشل الذريع لهذا القطاع في إيقاف الهجرة الموسمية المتزايدة إلى الخارج، فضلاً عن فشله في جلب السياح من الدول الأخرى، وما يترتب على ذلك من إضعاف للاقتصاد الوطني وتقوية لاقتصاديات الدول الأخرى، على الرغم من توفر المقومات الطبيعية والتاريخية لبعض مناطق الدول النامية كالمناخ الجيد، المناظر الخلابة والقصور الأثرية، ولكن المعضلة الكبرى تكمن في افتقاد هذه الدول لكثير من عوامل الجذب السياحي الموجودة في الدول الأخرى، وأهمها البنية التحتية المهيأة للسياحة، وعدم وجود خطط وإستراتيجيات مدروسة للنهوض بالقطاع السياحي[57].

كما تعاني السياحة الداخلية من عقبات متعددة تعمل على الحيلولة دون وصول القطاع السياحي لهذه الدول للمستوى المنشود، وتساهم هذه العقبات أيضاً في ميل نسبة عريضة من سكان هذه الدول النامية لخيار السياحة الخارجية على السياحة الداخلية، نظراً لتوفر عوامل الجذب السياحي من المناخ المعتدل والفنادق الراقية والأماكن الترفيهية المتعددة والمتاحف والآثار ، وتجنب مضايقته أو إزعاجه أو استغلاله مادياً كما نلاحظ في بعض الدول العربية، ومن أبرز العقبات التي تقف حائلاً أمام تطور السياحة الداخلية[58]:

- غلاء أسعار الفنادق والشقق السكنية وغلاء الأسعار بشكل عام؛
- تدني البنية التحتية للسياحة الداخلية من الطرق ووسائل النقل ومؤسسات الطيران والاستراحات الراقية على الطرق السريعة؛
- عدم وجود أماكن ترفيهية متعددة ومتطورة كالمتاحف الوطنية، القلاع التاريخية، المجمعات والأسواق التجارية المتميزة؛
- عدم وجود جهة رقابية تحمي السياح من الجشع الذي يمارسه بعض التجار في رفع الأسعار إلى أرقام فلكية خصوصاً في موسم الإجازة الصيفية؛
- وضعف الجوانب الخدمية المساندة مثل محطات البنزين المتطورة ومراكز التموين الكبيرة.

- **التحديات الاجتماعية:**

زاد الاهتمام بدراسة الآثار الاجتماعية للسياحة عندما ظهرت آثار سلبية كثيرة في المجتمعات السياحية، وبدأت الدول المضيفة للسياح تشهد مشاكل داخلية يمكن أن تؤثر سلبا على نمو النشاط السياحي بها. ومن التحديات الاجتماعية التي يثيرها قطاع السياحة نذكر[59]:

- **التصادم الثقافي:**

تتعارض وتختلف الأفكار والأساليب الغالبة في المجتمع والقادمة منه الخارج نتيجة لسلوك بعض السائحين وتصرفاتهم التي لا تعبر بالضرورة عن أسلوب حياتهم اليومية في بلادهم وانما ذلك راجع لأسباب منها الميل إلى حب المغامرة والاستطلاع، الأمر الذي يؤدي إلى إثارة وضيق أفراد البلد المضيف ورفضهم للسياحة. وأن تزايد الأنشطة السياحية قد يؤدي إلى تدفق أشخاص إلى الداخل يبحثون عن فرص استخدام أو فرص عمل، لكنهم قد لا يستطيعون إيجاد العمالة الملائمة لهم، وقد يسبب ذلك تدهورا اجتماعيا، مثل المخدرات وغيرها من الآفات الاجتماعية.

- **التحولات الاجتماعية:**

إن النشاط السياحي يتطلب الاهتمام بالمناطق السياحية المختلفة وتعميرها وتنميتها وكذا إعدادها لاستقبال السائحين بما في ذلك من أماكن إقامة مختلفة، ويتولد عن ذلك قيم وتقاليد جديدة وغير مألوفة بصورة سريعة ومفاجئة بالنسبة لسكان هذه المناطق عن موروثاتهم الحضارية والاجتماعية التي نشئو وتربوا عليها، مما يؤدي إلى تحولات وتغييرات جذرية.

- **شيوع وانتشار الجريمة في المناطق السياحية:**

كثيرا ما يلاحظ السكان المحليين خاصة في المناطق السياحية الفقيرة، أن السياح يملكون إمكانيات مادية كبيرة وينفقون بإسراف فيقارنون بين المستوى المعيشي السيئ الذي يعشون فيه وتسول لهم أنفسهم بالتعدي على السياح والسطو على ممتلكاتهم، وفي الآونة الأخيرة عانت دول سياحية كثيرة من زيادة مستوى الجرائم المرتكبة ضد السياح لهذه الأسباب أو بسبب الجماعات المتطرفة التي تدعو إلى العنف والتطرف ومحاربة الانفتاح والتعايش بين الناس ويرفضون الحوار ويرون أن السياحة ما هي إلا مجرد وسيلة للغزو الثقافي ودعوة للانحراف على التعاليم الدينية.

- **والآثار على المجتمعات المحلية:**

عندما تحدث تنمية سياحية فإن المكاسب الاقتصادية توزع في المعتاد توزيعا غير متكافئ بين أعضاء المجتمعات المحلية، هناك دلائل توحي بأن المستفيدين هم في المعتاد

أعداد صغيرة وأن أكبر المستفيدين هم اللذين كانت لهم ميزة اقتصادية منذ البداية خصوصا ملاك الأراضي اللذين يطبقون الاستثمار المطلوب، أما في حالة الاستثمار الأجنبي المباشر، فإن كثير المكاسب يمكن تحويله إلى البلد الأجنبي الأصلي، لذا فإن السياحة قد تؤدي فعلا إلى تفاقم الاختلال في التوازن داخل المجتمعات، وتؤدي بذلك إلى الفقر النسبي، وبالإضافة إلى ذلك قد تزيد السياحة من الطلب المحلي على السلع والخدمات، بما في ذلك الأغذية، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وإلى احتمال تناقص المقدار المتاح منها للسكان المحليين[60].

- **التحديات البيئية:**

أظهرت كثير من الدراسات والأبحاث الأخيرة في مجال السياحة التي لم يتم التخطيط لها بدقة وعناية كثيرة ومتعددة قد يرتب عليها آثار سلبية عديدة، ولا يعني هذا أنها قد تنشأ في وقت واحد في منطقة واحدة، حيث أن تتوقف إلى حد بعيد على نوعية التنمية وتدرجها وتوافقها مع القدرة الاستيعابية يحدد بدوره مدى ما ينتج عنها من أثار سلبية، ومن الجدير بالذكر أن كثير من هذه التأثيرات يمكن أن ينشأ نتيجة أنماط مختلفة من التنمية ليست السياحة بعيدة عنها[61]. ويمكن أن نجمل هذه التأثيرات السلبية فيما يلي:

- **التلوث والنفايات:**

للسياحة آثار سلبية قد يكون أكثرها إلحاحا على البيئة، وبما أن السياحة تستهلك الطاقة والمياه وتنتج كميات كبيرة من النفايات وتؤثر على التراث الثقافي باجتذاب أعداد هائلة من الناس إلى المواقع السياحية، فقد تلحق ضررا كبيرا بالبيئة وبالتراث الثقافي، يكمن هذا الضرر فيما يلي[62]:

- ✓ يمثل النفايات ونظم إدارة النفايات أو الافتقار إلى هذه النظم عاملا آخر يؤثر سلبا على البيئة، ذلك أن مستوى النفايات الناجمة عن السياحة مرتفع نسبيا، كما أن إدارة مياه الصرف غالبا ما تكون رديئة إذ تتخلص الفنادق من مياه الصرف غير المعالجة بإلقائها في البحر مباشرة، وتفيد التقديرات بأن 30% فقط من مياه الصرف المتدفقة من المدن الساحلية في البلدان الأوروبية المتوسطية تعالج بطريقة ما قبل التخلص منها؛
- ✓ إذا افتقدت الفنادق أو المؤسسات السياحية الأخرى نظاما سليما للصرف الصحي فقد يؤدي ذلك إلى تلوث المياه الأرضية نتيجة الصرف الصحي، أو إذا كان الصرف يتم في مياه قريبة سواء في انهار أو بحيرات أو شواطئ البحار دون التعامل معه بطريقة سليمة فإن هذا بدوره سيؤدي إلى تلوث مياه المنطقة وتتعرض كثير من المنتجات السياحية لهذه المشكلة، إلى جانب تلوث المياه أيضا في الأنهار والبحيرات والبحار التي تنتج عن بعض وسائل الانتقال المائية التي يستخدمها السياح في القوارب ذات المحركات التي يتخلف عنها

الزيوت والشحوم وخاصة الموانئ المغلقة أو الأماكن التي يكون سيلان الماء فيها بطيئا، ويؤدي تسرب مياه الصرف الصحي من خزانات التجمع إلى المياه الجوفية، وبالتالي إلى مياه الشاطئ وهذا يؤدي إلى نمو طحالب تعوق السياحة وعدم الاستمتاع بالمياه، وهذا بدوره يؤثر على الشعب ويؤدي إلى موتها، ويؤدي إلى انتشار الذباب والناموس والقوارض، مما يكون له أثار ضارة على صحة الإنسان نفسه؛

- ✓ وعدم إدراج شواغل التنوع الإحيائي في التخطيط والاستثمار على مستوى الوجهة السياحية سيكون له تأثيرات سلبية على البيئة الطبيعية، وسيزيد النزاعات مع المجتمعات المحلية ويفضي إلى الحد من قدرة الوجهة السياحية والمستثمرين على توليد القيمة خاصة وأن الاهتمام بالسياحة الطبيعية يتزايد بسرعة على الصعيد العالمي، ومع ذلك من الجدير بالإشارة أيضا أن السياحة أدت في عدد من البلدان إلى إذكاء الوعي بقيمة التنوع الإحيائي وبالحاجة إلى حمايته.

- **<u>الزحف العمراني على البيئة وتغيير صفة استخدام الأراضي:</u>**

إن التخطيط غير السليم لاستخدام الأراضي والتصميمات الهندسية لبعض المؤسسات السياحية أو أية نوعية أخرى من التنمية السياحية قد يتسبب في حدوث انهيارات، أو فيضانات أو تآكل في الأتربة، فضلا عن الأبنية المقامة على الشواطئ كالأعمدة والأرصفة وغيرها والتي قد ينشا عنها تشوهات كبيرة في الشكل العام للمنطقة مما يفقدها أصالتها وجمالها[63].

- **<u>والاستغلال المفرط للموارد الطبيعية:</u>**

إن تطوير السياحة والبني التحتية ذات الصلة بهذا النشاط غالبا ما يسبب تدهور التربة مثل تآكل التربة والكثبان الرملية وتدهور المناظر الطبيعية بسبب التوسع العمراني. كما أن مصادر المياه العذبة محدودة في بعض المناطق ويتم استغلالها في صناعة السياحة، بالإضافة إلى أن بعض احتياجات الأنشطة الترفيهية مثل حمامات السباحة وملاعب الغولف، فإذا كانت السياحة تؤدي إلى ندرة المياه، فهي كذلك تؤدي إلى الإفراط في استغلال الموارد المحلية كالطاقة، الغذاء والمواد الأولية[64].

- **<u>عوامل نجاح القطاع السياحي في تحقيق التنمية المستدامة:</u>**

طالما أن النشاط السياحي يتغذى من البيئة والتي تتمثل في عوامل الجذب المختلفة الطبيعية والبشرية، فإن المحافظة على البيئة السياحية يتطلب إتباع مبدأ الحيطة الهادف إلى تحقيق سياحة متوازنة تعمل على تعظيم الآثار الإيجابية من خلال الرقابة والتوجيه وكذا

فعالية استخدام الموارد المختلفة، بالإضافة إلى الالتزام بجملة من التوصيات التي جاءت بها المنظمة العالمية للسياحة، ومن أهمها[65]:

- **مشاركة المجتمع في تخطيط التنمية السياحية:**

يجب أن تكون مشاركة المجتمع في خطة التنمية السياحية مشاركة إيجابية وفعالة، لا تقتصر على مجرد التعليق على الخطة، وإنما يجب أن تصل إلى تغيير وإضافة كل ما هو جديد إلى الخطة، مما يساعد على تعظيم الآثار الإيجابية للنشاط السياحي والحد من الآثار السلبية.

- **نشر الوعي السياحي:**

يتأتى الوعي السياحي لدى مواطني المقصد السياحي من خلال إيمانهم المطلق بأهمية السياحة ودورها الاقتصادي والاجتماعي وآثارها الإيجابية التي تعود عليهم، هنا يقع على عاتق كل القائمين والفاعلين في النشاط السياحي مسؤولية نشر هذا الوعي بين المواطنين حتى تضمن تحسين الصورة المعنوية للسياحة في كافة القطاعات، وبالتالي نضمن تعظيم الآثار الإيجابية والحد من الآثار السلبية.

- **تنمية الموارد البشرية:**

يعد نقص الموارد البشرية المؤهلة لإدارة الأنشطة السياحية من أهم العقبات التي تقف أمام صناعة السياحة وتزيد من الآثار السلبية داخل المقصد السياحي، لذا فإن المطلوب هو الارتقاء بمستوى العمالة السياحية من خلال توفير وسائل التكوين والتدريب مع الاستمرارية في ذلك ووفق متطلبات العصر.

- **التوزيع المكاني للنشاط السياحي:**

كلما اتسع النشاط السياحي وامتد إلى كافة مناطق الدولة وخصوصا المناطق النائية البعيدة عن العمران كلما انحصرت الآثار السلبية وتعاظمت الآثار الإيجابية، لذا يجب على حكومات الدول السياحية مسؤولية توفير الحوافز لتشجيع الاستثمار السياحي في المناطق النائية والبعيدة، مما يزيد في فرص التوازن الإقليمي في الدولة.

- **وعوامل أخرى لإنجاح القطاع السياحي لتحقيق تنمية مستدامة:**

لا يمكن بأي حال من الأحول أن نحصر كل العوامل التي تعمل على إنجاح القطاع السياحي لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، كونها متعددة، ونذكر منها:

- ✓ **الحرص على استخدام كل ما هو محلي:** أي الاعتماد على القدرات الذاتية من رأس المال، خبرات وعمالة كلما أمكن ذلك في بناء التنمية السياحية؛
- ✓ **والأخذ بمفهوم السياحة المتواصلة:** الهادفة إلى إيجاد توازن بين حجم السياح من جهة والموارد السياحية من جهة أخرى، أي أنها علاقة بين الحاضر والمستقبل.

خاتمة:

إن السياحة قطاع إنتاجي واقتصادي هام يشكل صناعة حقيقية تدعم عملية التنمية الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، فهو قطاع لا يقل أهمية عن القطاعات الاقتصادية الأخرى، لكونه جزء لا يتجزأ من التجارة الدولية ومصدرا هاما للعملة الصعبة، وعامل مهم في تحقيق توازن ميزان المدفوعات، كما أنه يشارك في خلق مناصب شغل جديدة لامتصاص نسبة البطالة، بعمل على تحقيق التوازن الجهوي بين المناطق الحضرية والريفية، ويعد عاملا مهما في تحقيق التنمية المستدامة بالدول النامية. وبالرغم من الأهمية المتزايدة للقطاع السياحي في العديد من الدول، إلا أنه في الجزائر لم يرقى بعد إلى المستوى الذي يكفل بلوغ الأهداف المرجوة منه وبقيت انجازاته محدودة إذا ما قارناها بالبلدان المجاورة وبالرغم من امتلاكها لمناطق خلابة، الشريط الساحلي، تنوع المناخ وغيرها، التي تحتاج إلى العناية والاهتمام بها لتصبح قطبا سياحيا عالميا.

ومن أجل مساهمة القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني وتحقيقه لفوائض مالية لخزينة الدولة بدلا الاعتماد الكامل على قطاع المحروقات، نقدم بعض التوصيات، وهي:

- ضرورة الاعتماد على التنظيم الفعال وكفاءة الإدارة السياحية التي يجب أن تتميز بالسرعة في اتخاذ القرارات والتنسيق بين مختلف القطاعات؛
- تطبيق سياسات وفق معايير الاستدامة السياحية من إعادة تدوير النفايات، استخدام الطاقة البديلة وحسن استغلال الموارد الطبيعية لتحقيق سياحة مستدامة؛
- مضاعفة قدرات الإيواء السياحي من خلال تشجيع الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي لبلوغ مستوى مقبول من هياكل الاستقبال من حيث الكم والكيف؛
- توفير البرامج التدريبية والتعليمية حول مختلف جوانب السياحة وخصوصا لفائدة الموظفين المعنيين بالنشاطات السياحية؛
- ضرورة الاهتمام بقطاع الصناعات التقليدية والعمل على ترقيته لما لها من أهمية في تنشيط الحركة السياحية؛
- ضرورة تنويع المنتجات المالية القادرة على تمويل المشاريع السياحية في البنوك التجارية وكذلك العمل على تشجيع ظهور بنوك الاستثمار السياحي؛
- العمل على نشر الوعي السياحي والبيئي بإدماج مادة الثقافة السياحية في المناهج التعليمية؛
- ضرورة توفير إطار تنظيمي وقانوني لبيئة السياحة الإلكترونية التي أصبحت ضرورة وحتمية في المعاملات الدولية؛
- وضرورة إنشاء بنك للمعطيات والمعلومات السياحية هدفه توفير نظام معلومات سياحي لكافة المتعاملين سواء للقطاع العام والخاص وباقي الشركاء.

الهوامش والمراجع:

1 صلاح زين الدين، «دراسة لفرص وتحديات التنمية السياحية المستدامة في مصر»، المؤتمر العلمي الدولي الثالث حول «القانون والسياحة»، كلية الحقوق، جامعة طنطا، يومي 26 و27 أفريل 2016،
http://law.tanta.edu.eg/.pdf

2 العايب عبد الرحمن، «التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة»، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2011، ص 30.

3 وزاني محمد، «السياحة المستدامة، واقعها وتحدياتها بالنسبة للجزائر: دراسة القطاع السياحي لولاية سعيدة»، رسالة ماجستير في التسويق، تخصص تسويق الخدمات، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2011، ص 77.

4 العايب عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، ص 11.

5 شيلي إلهام، «دور إستراتيجية الجودة الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية: دراسة ميدانية في المؤسسة المينائية بسكيكدة»، رسالة ماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال الإستراتيجية للتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2014، ص 65.

6 شيلي إلهام، المرجع السابق.

7 عبد الخالق عبد الله، «التنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والإقتصاد»، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 167، جانفي 1993، ص 97،
http://www.caus.org.lb/Home/electronic_magazine_list.php?CategoryID=36#

8 عثمان محمد غنيم & ماجدة أبوزنط، «التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها»، دار صفاء للنشروالتوزيع، عمان، 2010، ص 25.

9 مفتاح صالح & عمري ريمة، «الهندسة المالية الإسلامية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة»، الملتقى الدولي حول «مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي»، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قالمة، يومي 03 و04 ديسمبر 2012 [كتاب الملتقى، ص 224].

10 أرجع إلى:

- نايف بن نائل بن عبد الرحمن أبو علي، «التنمية المستدامة في العمارة التقليدية في المملكة العربية السعودية»، رسالة ماجستير، كلية الهندسة والعمارة الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1432هـ، ص 51؛
- دوناتو رومانو، «الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة»، المركز الوطني للسياسات الزراعية، دمشق، 2003، ص 53.

11 حمداني محي الدين، «حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبال: دراسة حالة الجزائر»، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009، ص ص 82- 83.

12 عماد صالح سلام، «إدارة الأزمات في بورصات الأوراق المالية العربية والعالمية والتنمية المتواصلة»، شركة أبو ظبي للطباعة والنشر، أبو ظبي، 2002، ص 104.
13 حسونة عبد الغني، «العلاقة القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة»، أطروحة دكتوراه علوم في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2013، ص 24.
14 حمداني محي، مرجع سبق ذكره، ص ص 84- 87.
15 ارجع إلى:
- جميل طاهر، «تطور مفهوم التنمية المستدامة وانعكاساته على مستقبل التخطيط في الأقطار العربية»، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد، 1997، ص 91،
http://www.caus.org.lb/Home/electronic_magazine_list.php?CategoryID=40
- إيزابيل بياجوتي & آخرون، «العولمة والتنمية المستدامة، أي هيئات للضبط؟»، ترجمة محمد غانم & آخرون، المركز الوطني للبحوث الأنتروبولوجية الاجتماعية والثقافية، وهران، ص 4.

16 قاسيمي أسيا، «التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية»، الملتقى الدولي الثاني حول «السياسات والتجارب التنموية بالمجال العربي والمتوسطي التحديات، التوجهات، الآفاق»، الجمعية التونسية المتوسطية للدراسات التاريخية والاجتماعية والاقتصادية، باجة (تونس)، يومي 26 و27 أفريل 2012،
http://www.univ-bouira.dz/ar/images/uamob/fichiers/publications...A9.doc
17 لطرش ذهبية، «متطلبات التنمية المستدامة في الدول النامية في ظل قواعد العولمة»، المؤتمر العلمي الدولي حول «التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة»، مخبر الشركة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو مغاربي، جامعة سطيف، يومي 07 و08 أفريل 2008.
18 قاسيمي أسيا، مرجع سبق ذكره.
19 قاسيمي أسيا، نفس المرجع السابق.
20 خالد مصطفى قاسم، «دور المؤسسات المدنية في تحقيق التنمية المستدامة، إستراتيجيات جديدة لتطوير المجتمعات والبيئة»، المنتدى البئي الدولي الأول، جامعة طنطا، يومي 01 و02 أفريل 2006 [كتاب المنتدى، ص 36].
21 عثمان محمد غنيم & ماجدة أبوزنط، مرجع سبق ذكره، ص 45.
22 خالد مصطفى قاسم، مرجع سبق ذكره، ص 36.
23 Haut conseil de la coopération internationale, développement durable et solidarité international, «Enjeux, bonnes pratiques, propositions pour un développement durable du sud et du nord», Paris, Juin 2006, p. 15.

24 ديب كمال، «دور المنظمة العالمية للتجارة في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة (مدخل بيئي)، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009، ص 23.

25 ارجع إلى:
- راتب السعود، «الإنسان والبيئة دراسة في التربية البيئية»، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 214؛
- رقامي محمد & بوشنقير إيمان، «التنمية المستدامة بين الواقع والتحليل»، الملتقى الدولي حول «مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي»، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قالمة، 03- 04 ديسمبر 2012 [كتاب الملتقى، ص 440- 441]؛
- عثمان محمد غنيم & ماجدة أبوزنط، مرجع سبق ذكره، ص 29؛
- ديب كمال، مرجع سبق ذكره، ص 24.

26 أحمد أديب أحمد، «تحليل الأنشطة السياحية في سورية باستخدام النماذج القياسية: دراسة ميدانية»، رسالة ماجستير في الإحصاء والبرمجة، قسم الإحصاء والبرمجة، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذيقية، 2006، ص 15.

27 وزاني محمد، مرجع سبق ذكره، ص 1.

28 أرجع إلى:
- سهيل الحمدان، «الإدارة الحديثة للمؤسسات السياحية والفندقية»، دار الرضا للنشر، دمشق، 2001، ص 57؛
- أحمد محمود مقابلة، «صناعة السياحة»، دار الكنوز المعرفة والنشر، عمان، 2007، ص 24؛
- هدى سيد لطيف، «السياحة النظرية والتطبيق»، الشركة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1994، ص 14؛
- أحمد أديب أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 15.

29 وزاني محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 10- 11.

30 عبد السلام أبو قحف، «محاضرات في صناعة السياحة في مصر»، المكتب العربي الحديث، القاهرة، 1992، ص ص 16- 18.

31 يونسي مصطفى، «دور وأهمية السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية - حالة الجزائر»، مجلة "دراسات وأبحات"، جامعة الجلفة، المجلد 05، العدد 13، 2013، ص ص 223-253.

32 صلاح الدين خربوطلي، «السياحة صناعة العصر»، دار حازم للطباعة، دمشق، 2002، ص 206.

33 محمد منير حجاب، «الإعلام السياحي»، دار الفجر، القاهرة، 2002، ص ص 28-29.

34 أرجع إلى:
- صلاح الدين عبد الوهاب، «التنمية السياحية»، مطبعة زهران، القاهرة، 1991، ص 507؛
- صلاح الدين خربوطلي، مرجع سبق ذكره، ص 242.

35 MESPHIER Alain & BLOC DURAFFOUR Pierre, «Le tourisme dans le monde», Bréal, Paris, 2002, p. 42.

36 أحمد ماهر & عبد السلام أبو قحف، «تنظيم وإدارة المنشآت السياحية والفندقية»، المكتب العربي الحديث (الطبعة الثانية)، القاهرة، 1999، ص 67.
37 حسين عبد الحميد أحمد رشوان، «مشكلات المدينة»، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005، ص 4.
38 TOUHAMI Larbi, «L'importance économique et sociale du tourisme mondial et développement durable», 01/2014, pp. 2-3,
file:///C:/Users/Alg/Downloads/Dialnet-LImportanceEconomiqueESocialesDuTourismeMondialEtD-4830593%20(1).pdf
39 زيد منير عبوي، «السياحة في الوطن العربي»، دار الراية للنشر والتوزيع،عمان، 2008، ص 54.
40 أحمد ماهر & عبد السلام أبو قحف، مرجع سبق ذكره، ص 25.
41 كواش خالد، «أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية: حالة الجزائر»، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص تخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص 81.
42 بوعموشة حميدة، «دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة: دراسة حالة الجزائر»، رسالة ماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2012، ص ص 36-37.
43 محمد صبحي عبد الحكيم & حمدي أحمد الديب، «جغرافية السياحة»، مكتبة الأنجلو المصرية (الطبعة الثانية)، القاهرة، 2001، ص 160.
44 محمد صبحي عبد الحكيم & حمدي أحمد الديب، نفس المرجع السابق، ص 158.
45 رؤوف محمد علي الأنصاري، «السياحة ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية»، 2014/02/23،
https://plus.google.com/106013023323971778061/posts/eApKy9DGmgC
46 وفاء زكي إبراهيم، «دور السياحة في التنمية الاجتماعية: دراسة تقويمية للقرى السياحية»، المكتب لجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006، ص 184.
47 محمد منير حجاب، مرجع سبق ذكره، ص 27.
48 وفاء زكي إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 182.
49 أحمد جلاد، «الجغرافيا السياحية»، عالم الكتب، القاهرة، 1998، ص 25.
50 ماهر عبد الخالق السيسي، «الاتجاهات الحديثة في صناعة السياحة»، مطابع الولاء الحديثة، الإسكندرية، 2004، ص 59.
51 محمد منير حجاب، مرجع سبق ذكره، ص ص 28-29.
52 مقال، «الاهتمام بالتراث.. رسالة حب مستجدة للوطن»، الخميس 11 سبتمبر 2003، العدد 11045، "اليوم"، صحيفة يومية، الدمام (السعودية)،
http://www.alyaum.com/article/1109636
53 صلاح الدين عبد الوهاب، مرجع سبق ذكره، ص 507.
54 محمد الصيرفي، «السياحة والبيئة»، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص 196.

55 ارجع على الخصوص إلى: محمد الشيراوي عبد المنعم، «واقع وآفاق مستقبل السياحة في البحرين»، دار الكنوز الأدبية، بيروت، 2002، ص 39.

56 ياسر عوض عبد الرسول، «معوقات التنمية السياحية في مصر وآثارها الاقتصادية»، 2016/02/20، *http://law.tanta.edu.eg/files.pdf*

57 عبد الله بن علي المسيان، «عقبات تعترض تطور السياحة الداخلية: مقترحات وحلول»، 2012/07/05، *http://www.alsharq.net.sa/2012/07/05/378536*

58 عبد الله بن علي المسيان، نفس المرجع السابق.

59 ارجع إلى:

- نعيم الظاهر & سراب الياس، «مبادئ السياحة»، دار المسيرة للنشر والتوزيع (الطبعة الثانية)، عمان، 2007، ص 97؛
- زيد منير سلمان، «الاقتصاد السياحي»، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 102؛
- مصطفى يوسف كافي، «صناعة السياحة والأمن السياحي»، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2009، ص 270.

60 زيد منير سلمان، مرجع سبق ذكره، ص 104.

61 نبيل الروبي، «اقتصاديات السياحة»، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 1998، ص ص 24-33.

62 حسن أحمد شحاتة، «التلوث البيئي وإعاقة السياحة»، الدار العربية للطباعة والنشر، القاهرة، 2006، ص 102.

63 زياد عيد الرواضية، «السياحة البيئية المفاهيم والأسس والمقومات»، دار زمزم للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 76.

64 حميدة بوعموشة، مرجع سبق ذكره، ص ص 42- 43.

65 أرجع إلى:

- عيساني عامر، «الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة: حالة الجزائر»، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2010، ص ص 42-43؛
- ياسر عوض عبد الرسول، مرجع سبق ذكره.